



استعرض تقريراً عن الانقطاعات المتكررة للكهرباء وأصدر بياناً حول الأوضاع الفلسطينية.. مجلس النواب:

الانقطاعات انعكاس لعدم تطبيق إستراتيجية توليد الطاقة الكهربائية مناشدة حركتي فتح وحماس توحيد الصف الوطني الفلسطيني



منعاً/سيا،

وقف مجلس النواب في جلسته يوم أمس الثلاثاء برئاسة رئيس المجلس يحيى على الراعي أمام تطورات الأوضاع على الساحة الفلسطينية وخصوصاً الاعتداءات المتكررة التي تتعرض لها مدينة القدس والمسجد الأقصى الشريف

وأصدر بياناً سياسياً حول ذلك فيما يلي نصه:

الحمد لله القائل: "أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وأن الله على نصرهم لقدير، الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله".

والصلاة والسلام على رسول الله القائل "المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم".

دعوة البرلمان والاتحاد الأوروبيين إلى اتخاذ مواقف جديّة تجاه الانتهاكات الصهيونية

حركتا فتح وحماس لتوحيد الصف الوطني الفلسطيني لمقاومة ومواجهة الخطر الداهم الذي لا يفرق بين أحد منهم وإنما يستهدفهم جميعاً ومدينة القدس والمسجد الأقصى الشريف والقضية الفلسطينية بكاملها. ويدعو المجلس الأنظمة العربية والإسلامية إلى أن ترتقي إلى مستوى المسؤولية في نصرة الشعب الفلسطيني وحماية المدينة المقدسة والمسجد الأقصى الشريف أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين. ويناشد مجلس النواب البرلمانات العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي إظهار رفضهم القاطع لما يقوم به الكيان الصهيوني من اعتداءات متكررة على المسجد الأقصى الشريف والمقدسات في مدينة القدس وإيسال احتجاجاتهم لكافة الجهات والمنظمات الدولية المعنية. ويدعو مجلس النواب في الجمهورية اليمنية البرلمان والاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ مواقف أكثر جدية تجاه تلك الانتهاكات الصهيونية للقوانين والمواثيق والأعراف الدولية ذات الصلة باحترام المقدسات في القدس الشريف. ويناشد الأنظمة العربية المطبوعة مع الكيان الصهيوني بإلغاء اتفاقيات التطبيع نصرة للمسجد الأقصى الشريف والقضية الفلسطينية. ويدعو مجلس النواب في الجمهورية اليمنية الشعوب العربية والإسلامية إلى أن تظل قضية فلسطين حية في ضمائرهم وعقولهم ومواصلة الدعم السخي المادي والمعنوي لها حتى تحرير كامل فلسطين وإقامة الدولة الوطنية الفلسطينية المستقلة على ترابها الوطني وعاصمتها القدس

يتابع مجلس النواب في الجمهورية اليمنية باهتمام بالغ التطورات الخطيرة والمربعة التي تمر بها القضية الفلسطينية بشكل عام ومدينة القدس والمسجد الأقصى الشريف بشكل خاص، والتي تتمثل في الإجراءات الانتهاكية المسيئة والمتسارعة من قبل الكيان الصهيوني وأجهزته والمستوطنين الصهاينة سعياً إلى تهويدها، ومحاولة تدمير المسجد الأقصى وما يشاهد من اقتحام الجنود الصهاينة لباحات الأقصى والاعتداء على المصلين بالضرب بالعصى وبالأعيرة النارية والمطاطية بتحريض من جماعات صهيونية متطرفة، بل وتمنع المصلين من الصلاة في المسجد الأقصى ويتم ذلك في ظل حكومة صهيونية متعصبة ومتطرفة لم يستطع العالم أن يقننها ولو بتجديد الاستيطان وهي طالب الفلسطينيين والعرب بالاعتراف بدولة الكيان الصهيوني كدولة يهودية. أن مجلس النواب هو بصفه أمام هذه التطورات الخطيرة فإنه، يشيد بمواقف الشعب اليمني وحكومته وقيادته السياسية ممثلة بفضيلة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية تجاه نصرة القضية الفلسطينية والدفاع عن المسجد الأقصى الشريف، ويستنكر بشدة الاعتداءات المتكررة للكيان الصهيوني وأجهزته التي تستهدف المسجد الأقصى الشريف ومحاولة تهويد مدينة القدس ونسبها في ذات الوقت بالصمود البطولي للمقدسيين الذين يدافعون ببسالة شديدة عن المسجد الأقصى الشريف. ويناشد مجلس النواب الأشقاء في الفصائل الفلسطينية وعلى رأسهم

الناتج عن الزيادة السكانية الكبيرة في المدن الحضرية وكذا التوسع في الربط الكهربائي للعديد من المناطق الريفية. وقد بينت اللجنة في تقريرها الإجراءات التي اتخذتها في سياق تنفيذها للتكليف المقرر من قبل المجلس للبحث في هذا الموضوع.. وتطرق إلى أهم المشاكل التي تعاني منها محطات التوليد القائمة والأسباب التي أدت إلى ذلك وكذا أسباب زيادة انقطاع التيار الكهربائي.. مشيرة إلى شراء الطاقة وأسباب تفاوت أسعار عقود الكهرباء. ولقدت إلى إجراءات صيانة المحطات الكهربائية وكذا الفاقد من الطاقة وما يتعلق بالمديونية والمتأخرات لدى بعض الجهات مؤسسة الكهرباء، والأسئلة الاستيضاحية المقدمة للجان الحكومية حول ذلك وإجراءاتها والردود عليها من قبل الجهات المعنية. وخلصت اللجنة في تقريرها إلى طرح جملة من الاستنتاجات التي خرجت بها كنتاج لهذا التقرير وعدد من التوصيات بهدف المساهمة في تقديم المعالجات اللازمة للصعوبات التي لمستها عند دراستها لموضوع الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي. هذا وسيستكمل المجلس استعراضه والبدء في مناقشة هذا التقرير في جلسة لاحقة. وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق وقره وسياصل أعماله صباح اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى.

الشريف. "والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون". من جهة أخرى استعرض المجلس في جلسته تقرير لجنة الخدمات حول مشكلة الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي في عموم محافظات الجمهورية وأسباب توقف تشغيل محطة كهرباء مأرب الغازية (المرحلة الأولى) بقدرة (341) ميغاوات. وقد بينت اللجنة في تقريرها أن مشكلة الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي ليست وليدة اليوم، وإنما هي مشكلة قديمة ومتراكمة منذ سنوات طويلة وتزداد تفاقمها يوماً بعد يوم وأصبحت تشكل عبئاً ثقيلاً مصاحباً للحياة اليومية لكافة المواطنين إلى جانب ما تسببه من خسائر فادحة على الاقتصاد الوطني. ولقدت اللجنة إلى أن الطاقة الكهربائية تعتبر من أهم الركائز الرئيسية التي تقوم عليها العملية التنموية في العديد من المجالات المختلفة بل أصبحت من الأمور الحيوية المرتبطة بحياة الناس ومعيشتهم واستقرارهم، وتعتبر من المصادر الأساسية التي تترادى أهميتها ويزداد الطلب عليها والحاجة إليها. وأوضحت لجنة الخدمات في تقريرها أن مشكلة الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي ما هي إلا انعكاس لعدم تطبيق إستراتيجية لتوليد الطاقة الكهربائية تتواءم مع زيادة معدل النمو والطلب المتزايد للطاقة الكهربائية

ناقش مشاريع وزارتي التعليم الفني والكهرباء الممولة بقروض ومساعدات

مجلس الوزراء يوافق على تحويل التمويل الخاص بمشاريع الطرق المتعثرة من التمويل الأجنبي إلى المحلي



الموافقة على تخصيص 40 مليون دولار لتجهيز مباني المعاهد الجديدة

التأكيد على أهمية النزول الميداني المستمر للوزراء المعنيين بمتطلبات النازحين

إقرار الإجراءات المعززة لخطوات تحسين بيئة الأعمال للفترة أكتوبر 2009 - مايو 2010م

ميجوات في أسرع وقت ممكن.. مؤكداً أن اللجنة تعقد اجتماعات يومية لمتابعة سير تنفيذ تلك الحلول سواء العاجلة أو متوسطة المدى. وأقر مجلس الوزراء التقرير التقييمي لمستوى تنفيذ خطة عمل المجلس للفترة يناير - يونيو من العام الجاري المقدم من أمين عام مجلس الوزراء. وتضمن التقرير مستوى تنفيذ الخطة على مستوى جميع الوزارات للنصف الأول من العام الجاري.. موضحاً أن المواضيع المخطط تقديمها إلى المجلس لتلك الفترة بلغت 196 موضوعاً بمتوسط 32 موضوعاً لكل شهر، غير أن الموضوعات المقدمة عملياً للمجلس تجاوزت المخطط له لتصل إلى 356 موضوعاً. وأكد المجلس على جميع الوزراء الالتزام بالمواعيد الزمنية لتقديم موضوعاتهم للفترة المتبقية من العام الحالي ووفقاً لما تضمنته خطة المجلس بهذا الخصوص.. ثمناً جهود الهيئة المستمرة للأمانة العامة بما في ذلك جهودها في إعداد هذا التقرير التقييمي. كما طالع المجلس على تقرير وزير الصناعة والتجارة حول وضع اليمن في مؤشرات تقرير بيئة الأعمال الصادر حديثاً عن مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي للعام 2010م. وأكد التقرير تقدم اليمن للعام الثاني على التوالي في الترتيب العام لمؤشر سهولة أداء وممارسة الأعمال.. موضحاً أن اليمن احتلت المرتبة 99 على المستوى العالمي من بين 183 دولة متقدمة بمقدار أربع مراتب في المؤشر العام مقارنة بالعام الماضي. وأرجع التقرير التقدم الحاصل إلى الإجراءات الإصلاحية والتطويرية المستمرة التي تجربها الحكومة مختلف الجوانب المرتبطة ببيئة الأعمال والمتمثلة في الأنظمة والقوانين السارية ومستوى تنفيذها بما في ذلك المسائل المتعلقة ببدء الأعمال والأنشطة واستخراج تراخيص البناء للأعمال وأنظمة وقوانين العمل وتسجيل الملكية وتصفية الأعمال والأنشطة

التركيز خلال الفترة القادمة على عملية التجهيز لمباني المعاهد الفنية والتقنية الجاهزة بما يكفل الاستفادة السريعة منها وزيادة حجم الالتحاق بالتعليم الفني بما يلي أهداف إستراتيجية التعليم الفني والتدريب المهني المقررة من مجلس الوزراء.. مؤكداً أهمية اضطلاع السلطة المحلية في بعض المحافظات المستفيدة من مشاريع المعاهد التقنية بمسئوليتها للمساهمة في معالجة الإشكاليات المرتبطة بمواقع تلك المشاريع وفقاً لما ورد في التقرير. ووافق المجلس على مقترح وزارة التخطيط بشأن تخصيص مبلغ 40 مليون دولار لغرض تجهيز مباني المعاهد الجديدة. وصدق المجلس على المقترح المقدم من وزير الأشغال العامة والطرق بشأن تحويل التمويل الخاص بعدد من مشاريع الطرق المتعثرة من التمويل الأجنبي إلى التمويل المحلي وذلك بهدف إفساح المجال أمام الوزارة للاستفادة من مخصصاتها لتمويل مشاريع أخرى.. مؤكداً على الوزارة التنسيق بهذا الخصوص مع الجهات الممولة لتلك المشروعات. واستمع المجلس إلى تقرير رئيس مجلس الوزراء حول نتائج أعمال اللجنة الوزارية المكلفة بوضع المعالجات العاجلة لتشغيل محطة مأرب الغازية الأولى. واستعرض رئيس الوزراء قطاع الكهرباء في كل مشروع كهرباء الريف (حجة) ومشروع محطة توليد الكهرباء الغازية في مأرب المرحلة الثانية ومشروع الطاقة الخامس مشروع قطاع الكهرباء وغيرها. وأقر المجلس قائمة الإجراءات والمعالجات المتفق عليها مع الوزارتين لتجاوز الإشكاليات التي حالت دون التسريع بخطوات الاستفادة من التموليات الخارجية المخصصة لتلك المشروعات. وشدد على الوزارتين الالتزام بالمواعيد الزمنية المحددة لتنفيذ تلك الإجراءات.. وأكد على وزارة التعليم الفني والتدريب المهني

أصل مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي يوم الثلاثاء برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مور مناقشة تقرير اللجنة الفنية من وزارة التخطيط والتعاون الدولي والجهات الحكومية المستفيدة مشاريعها من البرنامج الاستثماري الممول من القروض والمساعدات الخارجية، المكلفة بمراجعة ومناقشة مستوى تنفيذ تلك المشاريع ووضع مصفوفة مرمزة تتضمن بياناً عن القروض والمساعدات من حيث تاريخ التوقيع والنفذ ومواعيد الإعلان مع تحديد أسباب تراجم أو تدني السحب منها والإجراءات المطلوبة للتسريع بعملية استكمال المشاريع المتعثرة منها. وكرس النقاش بهذا الشأن للمشاريع التابعة لوزارتي التعليم الفني والتدريب المهني والكهرباء والطاقة حيث تضمن التقرير مصفوفة الإجراءات المتفق عليها مع الجهات لتجاوز الإشكاليات القائمة حول مجموعة من المشاريع في مجال التعليم الفني والمتمثلة في مشروع المعاهد التقنية والمهنية ومعهد التقنيات المتعددة (البوليتيكنيك)، ومشروع إنشاء وتجهيز كلية المجتمع في سقطرى والمنحة الخاصة بأعمال التجهيزات لمشاريع المعاهد التقنية والمهنية. فيما تتمثل مشاريع قطاع الكهرباء في كل مشروع كهرباء الريف (حجة) ومشروع محطة توليد الكهرباء الغازية في مأرب المرحلة الثانية ومشروع الطاقة الخامس مشروع قطاع الكهرباء وغيرها. وأقر المجلس قائمة الإجراءات والمعالجات المتفق عليها مع الوزارتين لتجاوز الإشكاليات التي حالت دون التسريع بخطوات الاستفادة من التموليات الخارجية المخصصة لتلك المشروعات. وشدد على الوزارتين الالتزام بالمواعيد الزمنية المحددة لتنفيذ تلك الإجراءات.. وأكد على وزارة التعليم الفني والتدريب المهني

للشؤون الداخلية وعضوية كل من وزراء: الدولة أمين العاصمة والمالية والصناعة والتجارة، لدراسة الإجراءات المقترحة من قبل الوزارة لتأكيد الفاعلية المطلوبة لعملية الرقابة وردع المخالفين على أن تقدم اللجنة نتائج أعمالها إلى المجلس للمناقشة وإقرار ما يلزم. وأطلع مجلس الوزراء على تقرير نائب رئيس اللجنة العليا لإيواء النازحين وزير الصحة العامة والنازحين والخدمات والمساعدات المقدمة من المنظمات المجتمعية المدني ذات الصلة إلى مخيم النازحين في محافظة حجة للإطلاع على أوضاع قبل مؤسسات المجتمع المدني. وأكد المجلس على أهمية النزول الميداني المستمر للوزراء المعنيين بمتطلبات النازحين لتفقد أوضاعهم وتلمس احتياجاتهم ومطالبتهم سير الإجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة بأعمال الحكومة لدى مجلسي النواب والشورى وذلك للفترة 19 - 26 أكتوبر الجاري.

الفترة المذكورة على مستوى أمانة العاصمة والمحافظات منها 464 مخالفة غش تجاري 3081 عدم إظهار الأسعار و1255 مخالفات أفران و656 زيادة أسعار و663 زيادة أسعار الغاز و136 الامتناع عن البيع، و44 مخالفة لزيادة أسعار الاسمنت.. مشيراً إلى أنه تم خلال شهر رمضان المبارك فقط مصادرة وتحرير مجموعة من السلع التالفة والفاصلة ومنتهية الصلاحية شملت التمور والأرز واللبان ومشقاتها والعصائر والحلويات وغيرها من السلع الرضائية وذلك بحكمة إجمالية تقدر بـ 62 طناً. وتضمن التقرير مجموعة من الصعوبات والمعوقات التي لا تزال تواجه الوزارة والجهات الأخرى المعنية بالرقابة وتحد من وصول هذه العملية إلى المستوى الأمثل للعمل الرقابي تجاه مختلف الأنشطة الإنتاجية والتجارية ومختلف المجالات التي تمر بها السلع في دورتها إلى أن تصل إلى المستهلك النهائي والمتخلة عن الاستيراد والتخزين والنقل والتسويق وعرض السلع.. مؤكداً الحاجة إلى تشديد العقوبات القانونية المطبقة على المخالفين وكذلك تطوير مستوى التنسيق بين الجهات المعنية بالرقابة وفي إطار السلطة المحلية والارتقاء بمستوى الإمكانيات التشغيلية لهذه العملية. وأحال المجلس التقرير في ضوء مناقشته له إلى لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء

والتجارة عبر الحدود وغيرها من الجوانب المرتبطة ببيئة الأعمال. وأقر المجلس لخطوات تحسين بيئة الأعمال للفترة أكتوبر 2009 حتى مايو 2010م في إطار المصفوفة الخاصة بذلك، ووجه بإدراج مكونات وإجراءات المصفوفة في الأجنحة الوطنية للإصلاحات وبرنامج الحكومة للفترة المذكورة وعكسها في خطط برامج الوزارات والجهات المعنية في الخط الزمني المحدد على أن تتولى وزارة الصناعة والتجارة متابعة تنفيذ ما ورد في المصفوفة بالتعاون والتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي والجهات المعنية ورفع تقرير بذلك إلى المجلس في شهر إبريل من العام القادم. وتضمن المجلس تقرير وزير الصناعة والتجارة حول نتائج النزول الميداني للفرق التابعة للوزارة إلى الأسواق والتفتيش من السلع الغذائية منتهية الصلاحية والمخالفات التموينية والسريعة للفترة يناير - سبتمبر 2009م. وأوضح التقرير أن إجمالي مخالفات الغش التجاري والسلع المنتهية الصلاحية وعدم إظهار الأسعار، وكذا نقص وزن الخبز وعدم بيعه بالميزان، إلى جانب الزيادة غير المبررة لأسعار المواد الغذائية والغاز والاسمنت وإخفاء السلع للامتناع عن البيع وغيرها من المخالفات، بلغت 6 آلاف و299 مخالفة خلال